

## تاريخ «الإخوان المسلمين» في الإمارات... من النشأة إلى الانهيار

إعداد وترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

لا شك في أنّ جماعة «الإخوان المسلمين»، لعبت دوراً سوداويًا كبيراً إن كان في مصر أو سورية، وحتى في أي بلد انتشرت فيه هذه الجماعة. نظراً إلى الفكر الرجعي الذي تدعو إليه، ومحاولة تطبيقه حتى عن طريق الإرهاب. والتاريخ يشهد على ما اقترفه أعضاء هذا التنظيم المثير للجدل في مصر وسورية وفي أكثر من مكان، خصوصاً مع قدوم ما سُمّي «الربيع العربي» منذ سنوات خمس.

إلا أنّ بعض الكتاب الغربيين، ما زالوا يحاولون تلميع صورة هذه الجماعة الإرهابية. والمضحك المبكي، أنّ هؤلاء، يتناسون ما فعله أعضاء هذا التنظيم الإرهابي من عمليات تفجير وقتل وغير ذلك، كما يتناسون القوانين الرجعية التي حاولوا فرضها عندما تسنّى لهم الوصول إلى سدة الحكم في مصر مؤخرًا، عبر الرئيس الذي خلعه الشعب المصري... محمد مرسي.

من بين هؤلاء الكتاب، تطالعنا كورتنى فريير، وهي باحثة في برنامج «LSE» الكويتي لدراسة سبل التطوير، الحكم، والعولمة في دول الخليج. حازت مؤخرًا على شهادة الدكتوراه من جامعة «أوكسفورد»، كما عملت كباحثة مساعدة في مركز بروكينغز. الدوحة في قطر.

تحاول كورتنى فريير تلميع صورة «الإخوان المسلمين» ووجودهم في الإمارات العربية المتحدة، من خلال تقرير يسلط الضوء أكثر على محاولة الغرب الترويج للرجعية في سبيل السيطرة على هذا الشرق.



مدينة أبو ظبي

وضعتها منظمات إرهابية، ضمت منظمات ذات تاريخ عنيف بالفعل كـ«داعش»، وتنظيم «القاعدة»، وشملت أيضاً منظمات لم تنتهج العنف من قبل، مثل: «جمعية الإصلاح» و«جماعة الإخوان المسلمين» المصرية. إضافة إلى بعض المؤسسات الدعوية.

### شعبية «الإخوان» في الإمارات

حملة الحكومة الإماراتية العنيفة ضدّ «الإخوان» تبدو محيّرة. ففي حين لا يشكل «الإخوان» في الإمارات أيّ تهديد سياسي، وبالتأكيد ليس تهديداً وجودياً، فقد تواجدوا في الإمارات لسنوات طويلة من قبل، ولكن وثائق الدولة الداخلية كشفت عن أنّ السبب الحقيقي يكمن في تطلعات «الإخوان» السياسية وضغوطهم للمشاركة أو التأخير في قرارات الحكومة، في حين يرى محمد بن زايد -على سبيل المثال- أنّ «الإخوان» هم التهديد السياسي الرئيس داخل الدولة، كما أنه وفق تقديرات سابقة قدرت أعداد «الإخوان» في الجيش الإماراتي بعدد 50 إلى 80 فرداً من بين أفراد الجيش الذي يبلغ قوامه 60.000. حكومة أبو ظبي كذلك تتفق مع وجهة نظر بن زايد اللقطة من توغل الإخوان في جوانب الحياة السياسية.

عقب إقرار لأحثة العنيفة ضدّ «الإخوان» والتي كانت «الإصلاح» واحدة منها، تم حل المنظمة بقرار حكومي، إلا أنّ أعضاءها ما زالوا يعلنون أنّ «الإصلاح» منظمة وطنية مستقلة، لم تتلق أيّ دعم من الخارج، وأنّ ولايتها الكاملة لحكومة الإمارات، مع مواصلة بياناتها، والتي تصدر غالباً من خارج الإمارات من خلال موقعهم، والتي تطلب بالإفراج عن أعضائها المعتقلين مع دعوات ضدّ الحكومة لوقف ما يصفونه بالتعذيب من أجل نزع الاعترافات من المعتقلين.

المعتاطون مع «الإخوان» من الإماراتيين حذرون جداً في التصريح بذلك لدرجة عدم وجود أيّ تأثير واضح لهم على الأرض؛ خوفاً من الحكومة الغاضبة من «الإخوان» وأتباعهم. وعلى رغم توقف عمل «الإخوان» التنظيمي، إلا أنّ سيطرتهم الأيديولوجية على قطاعات من المواطنين ما زالت مستمرة، في حين أنّ عدد المتأثرين بهم غير معروف بدقة. تواجه الدولة هذا الأمر بالترويج للفكر القومي ومحاربة الطرح «الإخواني» أو الإسلامي بشكل عام، حتى وصل الأمر إلى تحديد طول اللحى لإفراد الجيش خوفاً من انتشار أصحاب الانتماءات الإسلامية في داخله.

### خلاصة

ما يمكننا قوله في نهاية المطاف، إن حملة الحكومة الموسعة ضدّ «الإخوان» كانت تهدف أساساً إلى محاصرة طموحهم السياسي، والذي وصفته الحكومة صراحةً بالتهديد الخطير، والذي لا يقل خطراً عن إيران. فكان منطقيًا بالنسبة إليها اتخاذ هذه الإجراءات ومحاوله التحريض ضدّهم.

الهدف الأساس لجماعة الإخوان داخل الإمارات كان متفخلاً بالإصلاحات الاجتماعية، وبالأساس مواجهة الفكر العلماني، والحد من موجة التغريب التي دخلتها البلاد، ثم مع محاولة تعزيز وترجمة هذه الإصلاحات في صورة مشاركة سياسية، أصبح الأمر بحماية ناقوس الخطر للحكومة، خصوصاً مع وجود شخصية كالمسيح محمد بن زايد، والذي يعتبر نفسه ليبرالياً وتقدمي الفكر. بالتأكيد، طوح «الإخوان» السياسي داخل الإمارات العربية المتحدة قد انتهى إلى درجة كبيرة، إلا أنّ التأثير الأيديولوجي سيستمر بالتأكيد، سيجاول «الإخوان» التركيز في ما بعد على نشر فكرهم من خارج البلاد، على أمل نشأة جيل يحمل معتقدات أكثر تفهماً لما يؤمن به «الإخوان».

على الوثيقة أيضاً عدة منظمات عرفت بكونها ليبرالية، لتكون هذه العريضة أول اتفاق بين الإسلاميين والليبراليين في المشهد السياسي الإماراتي. في بداية نيسان 2011، ألقى القبض على خمسة من الموقعين على الوثيقة، واتهموا بإهانة الرئيس الإماراتي وثأبه، وأدين خمسة في تشرين الثاني من العام نفسه ليجلسوا على حكم بالسجن ثلاث سنوات. الأعضاء الخمسة لم يكن أيّ منهم عضواً في «جمعية الإصلاح»، وأطلق سراحهم في ما بعد بموجب عفو رئاسي بعد ضغط دولي، فيما واصل جميعهم الإلء بأرائهم السياسية بعد إطلاق سراحهم، خصوصاً من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

تجنباً للانتقادات الدولية مرة أخرى، أجرت الحكومة إصلاحات سياسية محدودة، فقامت بتوسيع نسبة اختيار المجلس الوطني الاتحادي إلى 12 في المئة من السكان في انتخابات 2011، ولكن المجلس ما زال يفقد السلطة التشريعية، ولكن الأمر الأهم كان زيادة أجور القطاع العام بدرجة هائلة، وصل بعضها إلى 100 في المئة، وقامت بزيادة استحقاقات الرعاية الاجتماعية بنسبة 20 في المئة، إضافة إلى ضخها 2.7 مليار دولار لدفع ديون المواطنين المتعثرين، و1.6 مليار دولار أخرى لتحسين البنية التحتية في الشمال الإماراتي.

واصلت الحكومة حملتها ضدّ الإصلاح في 2012 متممة إياها بالسعي إلى إفساد النظام في البلاد، وأنّ دعمها للنشطاء المسجونين كان لأجل إثارة الرأي العام للوصول إلى أهدافهم.

### الحكومة والقرارات الحاسمة

عام 2012، أطلقت الحكومة حملة اعتقالات واسعة ضدّ أعضاء «الإخوان المسلمين» باعتبارهم تهديداً سياسياً رئيساً. سبعة من أعضاء «الإصلاح» ومن الموقعين على وثيقة آذار 2011، تم تجريدهم من الجنسية الإماراتية في كانون الأول 2011، وسجنوا بعدما رفضوا مغادرة البلاد بناءً على طلب الحكومة. ومع نهاية عام 2012، ألقى القبض على 94 من أعضاء «الإصلاح»، وحصل 69 على أحكام بالسجن تتراوح بين 7 و15 سنة. النائب العام في البلاد على سالم الطنجي أعلن أنّ البلاد تحت تهديد أمنيّ من هذه المجموعة التي تربطها علاقات مع منظمات أجنبية وتحمل أجدات خارجية، وتم اتهامهم بارتكاب جرائم ضدّ أمن البلاد ومخالفة النظام الحاكم من دون تقديم دليل واضح على هذه الاتهامات.

قالت الحكومة أيضاً أنها قد حصلت على اعترافات من أعضاء «الإصلاح» المعتقلين تفيد بوجود جناح عسكري مسلح للمنظمة يهدف إلى تأسيس «خلافة إسلامية»، فيما أنكرت «الإصلاح» هذا الأمر مشيرة إلى أنّها «منظمة سلمية مدنية معتدلة، لن تنتج أيّ سلاح تحت أيّ سبب. وعقب محاكمة المتهمين 94 آخرين بمحاولة تأسيس فرع دولي لجماعة الإخوان» وبسرقة وثائق سرية للدولة وتعميمها، وأدينوا جميعاً في كانون الثاني 2014، على رغم شكواهم بأنهم أجبروا على الاعتراف تحت التعذيب، فحصلوا جميعاً على حكم بالسجن لخمس سنوات مع ترحيل المصريين منهم فور انتهاء العقوبة.

من الطرق التي اتبعتها الحكومة لقمع الجماعة، كان «قانون الإرهاب» الصادر في آب عام 2014 الذي يسمح للدولة باستخدام عقوبة الإعدام وكافة العقوبات المشددة الأخرى. ولجّه القرار بعض الانتقادات والخوف من أنّ تستخدم الدولة اتهامات الإرهاب تجاه معارضيهما، إلا أنّه أقرّ في نهاية المطاف، في تشرين الثاني عام 2014، أعلنت دولة الإمارات عن قائمة من 82 منظمة

في حين تحكمت الجماعة في توزيع المنح الدراسية. وفي سبيل استعادة هيبتها، قامت الدولة بحل مجالس الإخوان المنتخبة من قيادتهم عام 1994 واستبدلت بهم قيادات أخرى تحت رقابة وزارة الشؤون الاجتماعية، وتم تجميد الأنشطة الخارجية بالكامل، كما حظرت الحكومة النشاط السياسي لأعضاء الجماعة ومنعهم من تقلد المناصب العامة.

الجدير ذكره أنه تم استثناء فرع المنظمة في رأس الخيمة من هذه القرارات الوزارية، إلا أنه كان عليها الحد من نشاطها الخارجي أيضاً في حين بقي حاكم رأس الخيمة - الشيخ صقر القاسمي - والذي كان من المتعاطفين مع الجماعة، ورفض حل مجلس الجماعة؛ لأنه كان يؤمن بأن لها دوراً فعالاً في خدمة الشباب.

في نهاية المطاف، نجحت الحكومة في فرض سياستها بالكامل تجاه «الإخوان»، وتم اعتقال الشيخ صقر مع ابن عمه الشيخ سلطان بن كايد القاسمي - رئيس «منظمة الإصلاح» في الإمارات - عام 2012 في حملة الحكومة الموسعة ضدّ «الإخوان».

### الحملة الثانية على «الإخوان»

العلاقة المتوترة بين «الإخوان المسلمين» والحكومة الإماراتية ازدادت توتراً عقب هجمات 11 أيلول التي طاولت البرجين التوأمين في الولايات المتحدة الأميركية. كما أنّ توتر مواطنين إماراتيين في الهجمات وضع ضغطاً على الحكومة لتتخذت نهجاً لتتسامح مع أي شكل من أشكال التشدد الديني، كما أطلقت الحكومة حملة اعتقالات واسعة ضدّ 250 من المنتمين إلى منظمات إسلامية، أطلق سراح غالبيتهم عام 2004.

كما استضافت الحكومة محادثات بين حاكم دبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وبين «الإخوان المسلمين» لإقناعهم بإنهاء عملهم كمؤسسة داخل دولة الإمارات وقطع علاقتهم بالتنظيم الدولي للإخوان، في مقابل أن تسمح لهم الحكومة باستمرار عملهم في «الدعوة الإسلامية». ويعد شهر من المفاوضات، رفضت «جمعية الإصلاح» عرض الحكومة للعمل في الدعوة فقط دون وجود تكوين مؤسسي.

أدركت الحكومة أنّ لا سبيل لحل الجماعة إجبارياً، فحاولت التقليل من تأثيرهم، فقامت بنقل 170 من أعضاء الجماعة - غالبيتهم من المسؤولين في وزارة التعليم - إلى دوائر حكومية أخرى. ومع هذه الانتكاسة، واصلت الفروع الثلاثة لـ«جمعية الإصلاح» في دبي والفجيرة ورأس الخيمة، إضافة إلى «جمعية الإصلاح» في عجمان النشاط في استضافة المناقشات والمحاضرات ومسابقات القرآن مع استمرار إصدار «مجلة الإصلاح».

مع مرور بضع سنوات من الألفية الجديدة، أصبح واضحاً تماماً أنّ الحكومة الإماراتية ليست على وفاق مع الإسلاميين، فتمّ القبض على أبرز قادة المنظمة الإسلامية ومنعوا من التدرّج في الجامعات كما تم التصييق عليهم من قبل الحكومة، فاصبح من الصعب في هذه الظروف أن يواصل أعضاء «الإصلاح» نشاطهم ما دفع بعضهم إلى الاندماج في المجتمع بعيداً عن الجماعة.

### استمرار الحملة ضدّ «الإصلاح»

في آذار 2011، صدرت عريضة مؤقّعة من 133 من المثقفين من بينهم أعضاء «جمعية الإصلاح»، ووجّهت إلى الشيخ خليفة - رئيس الدولة - لتطلب بانتخاب كامل للمجلس الوطني الاتحادي» واختيارها باقتراع مباشر، وتعزيز دورها ليشمل مهمة تشريعية ورقابية، وهو بالتأكيد ما واجهته الحكومة بغضب شديد، ويسمح كل ما هو معارض لها. شمل الموقعون

الاجتماعي وإصلاح الفساد في الحكومات وانظمة الاقتصاد والبيوع الإسلامية.

وعلى جانب آخر، حرصت جمعيات «الإخوان» في الإمارات على نشر فكرها، ولكن بشكل أقل منهجية من خلال عقد أنشطة طلابية في المدارس. وفي عام 1982، أنشأ الشيخ سلمان - رئيس جامعة الإمارات في هذا الوقت - اتحاد طلاب الجامعة، ومنذ نشأته وحتى عام 1992 سيطر طلاب الإصلاح على غالبية مقاعد بالانتخاب، بعد ذلك بدأت الحكومة سعيها إلى نزع المجموعات السياسية وإنهاء سيطرتها على اتحادات الطلاب حتى قامت في عام 2012 بالاستبدال باتحاد الطلاب مجلساً طلابياً يشارك فيه الطلاب كأفراد لا كمجموعات سياسية، ويتم اختيارهم بانتخابات جزئية، كما سعت الحكومة أيضاً إلى نزع الخطاب السياسي من خطب الجمعة منذ أواخر الثمانينات، التي شكلت عبر السنين منبراً لنشر فكر «الإخوان المسلمين» في الإمارات، حتى طلبت وزارة الأوقاف عام 1988 عرض الخطب التي يلقيها الأئمة مكتوبة قبل القائها تجنباً للجدل والحساسية الطائفية.

على رغم هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، أصبحت «جمعية الإصلاح» خلال فترة التسعينات أكثر جمعية غير حكومية مفضلة داخل الدولة. ومع تزايد انتشارها وكثرة المال السياسي داخل الجمعية، ومع وجود الكثير من أعضائها في مناصب قضائية وتعليمية هامة، اختلفت رؤية الحكومة الإماراتية إلى الجمعية، لتصبح هذه المرة مهدداً للاستقرار القومي في وجهة نظر الحكومة.

### شكوك الحكومة الإماراتية

تسائل الحكومة الإماراتية مع «الإخوان» منذ البداية كان لسببين رئيسيين، أولهما خطابها غير العدائي، وثانيها كون كثيرين من أعضائها من الشخصيات المؤثرة في المجتمع الإماراتي، ولكن هذا الأمر أثار حفيظة الحكومة أيضاً، سيطرة «الإخوان المسلمين» على مناصب قضائية كثيرة، وفي مجال التعليم ما جعلهم أشبه بدولة داخل الدولة، حتى استغلوا هذا الأمر في اختيار الطلاب للمنج الدراسية، إذ حرصوا على أن يكون هؤلاء الطلاب إما من المنتمين إلى الجماعة، أو من محبيها. كما بدأت المنظمة أيضاً بإظهار أجندة سياسية إلى جانب برامجها الاجتماعية. كان يهدف الطرح السياسي للمنظمة بالأساس إلى توزيع عادل للثروات وحكومة أكثر تمثيلاً لطوائف المجتمع. بدأت مخاوف الحكومة في التزايد من أنّ ينتشر «الإخوان» ككتل سياسي ربما يكون له دور كبير في ما بعد، ربما لن تصمد الدولة لمواجهة انتشاره، فقّرت أنّ تخمد هذا الانتشار قبل أن يصبح غير قابل للسيطرة. ومع وجود مزاعم بسوء إدارة وتصرف منظمة الإصلاح، جاءت فرصة الحكومة للتدخل ضدّ المنظمة.

في بداية التسعينات، جاءت نتائج تحقيقات من مصر تزعم أنّ عدداً من أفراد تنظيم «الجهاد الإسلامي» في مصر قد تلقوا تمويلاً من «منظمة الإصلاح» وتدريباً من لجنة الإغاثة والأنشطة الخارجية، فاصبحت حجة دولة الإمارات أنّ تنظيم «الإخوان» هو تنظيم دولي مصدره مصر، يهدف إلى تأسيس «دولة إسلامية موحدة». قامت الدولة الإماراتية بمراجعة بيعة «منظمة الإصلاح» لمرشد الإخوان المسلمين في مصر، والتي رأت الدولة أنها يجب أن تكون لوطنهم فقط، لا لآخر، وطلبت منهم إعلان هذا الأمر.

في الفترة ذاتها، بدأت السلطات الإماراتية تتكشف بعض التلاعب من «جماعة الإخوان المسلمين» في نتائج المنح الدراسية للطلاب، إذ رفضت طلبات تقديم مميزة لبعض الطلاب

كتبت كورتنى فريير لموقع «Middle east eye»:

كغيرها من دول الخليج، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة في خمسينات القرن الماضي وستيناته على استخدام أعداد كبيرة من أعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» إلى البلاد من دول عربية أخرى للعمل كمعلمين وقضاة؛ نتيجة للنقص الحاصلين على التعليم العالي من مواطني الدولة. فكانت الحاجة إلى استخدام هؤلاء حاجة حقيقية ولا بديل عنها، وبناء عليه، فقد ساهم الكثيرون من محبّي هذا الجيل وتلاميذه في نهضة البلد الثقافية، وأصبحوا أعضاء بارزين في المجتمع الإماراتي، لا بل مع الوقت، تكوّن ما يمكن وصفه فرع لجماعة «الإخوان المسلمين» في الإمارات في ما بعد.

في بداية السبعينات، وبعد عودة كثيرين من الطلاب الإماراتيين من دراستهم في الخارج، حمل كثيرون منهم فكرة تكوين منظمة تؤدّي دوراً مشابهاً لدور «الإخوان المسلمين» في الدول التي درسوا فيها. فانسوا هذا الكيان تحت اسم «جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي» في عام 1974.

كان فرع دبي من هذه الجمعية هو ثاني منظمات المجتمع المدني التي تحصل على موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لبدء عملها في الإمارات، كما حظيت ذلك بدعم مادي من حاكم دبي آنذاك - الشيخ راشد آل مكتوم - الذي ساهم في إنشاء المقر الرئيس للجمعية في الإمارات، معلناً توجهها كقوة لدعم هذه الجمعية الإسلامية لتكون حصناً في ما بعد لما يسمى «القومية العربية».

أسست في ما بعد عدة فروع أخرى للجمعية في رأس الخيمة والفجيرة بدعم من الشيخ راشد أيضاً لإنشائها، كما ساهم الشيخ زايد آل نهيان حاكم أبو ظبي ورئيس الجمهورية في إنشاء فرع للجمعية في أبو ظبي في نهاية السبعينات، والتي تعثر على المنظمة افتتاح فرعها فيها طوال فترة التسعينات.

من الأمور المثيرة للاهتمام، أنّ الجمعية لم تستطع الدخول إلى الشارقة، ربما لعلاقتها المتأصلة التي تربطها بالملكمة العربية السعودية. أما في عجمان، وعلى رغم عدم وجود فرع لـ«جمعية الإصلاح»، إلا أنّ أتباع جماعة «الإخوان المسلمين» وجدوا لمخاطبهم في جمعية أخرى تسمى «جمعية الإرشاد». حرص «الإخوان المسلمون» في الإمارات على تنظيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية كغيرها من منظمات الإخوان في الدول الأخرى كما قاموا بالمشاركة في الأعمال الخيرية. ومع تشكيل الحكومة الإماراتية المستقلة الأولى عام 1971، عيّن الشيخ سعيد عبد الله سلمان من «جمعية الإصلاح» في رأس الخيمة وزيراً للإسكان، ومحمد عبد الرحمن آل بكر كوزير للعدل والأوقاف في ما بعد، وتحديدًا عام 1977، ثم بعد ذلك يصبح الشيخ سلمان وزيراً للتعليم عام 1979، إضافة إلى تولي الشيخ سلطان بن كايد القاسمي - رئيس «منظمة الإصلاح» في رأس الخيمة - رئاسة لجنة وضع مناهج التعليم من عام 1977 وحتى 1983.

باختصار، يمكننا القول إن هذه الفترة كانت فترة ازدهار لـ«الإخوان المسلمين» في الإمارات كنتيجة طبيعية لمستواهم التعليمي المرتفع واحترافيتهم ما جعلهم يستمرون في شغل المناصب لفترات طويلة، خصوصاً في قطاع التعليم.

### انتشار أيديولوجية الإخوان في الإمارات

حرص «الإخوان المسلمون» في الإمارات العربية المتحدة على امتلاك وجهة إعلامية لنشر أفكارهم، تمثلت هذه الوجهة في «مجلة الإصلاح» التي بدأ إصدارها عام 1978، وحرصت بشكل كبير على نشر فكر «الإخوان المسلمين» ومهاجمة اليساريين والقوميين إضافة إلى نشر موضوعات عن العمل



كورتنى فريير



صقر القاسمي



سلطان بن كايد القاسمي



راشد آل مكتوم



محمد بن زايد آل نهيان



زايد آل نهيان



خليفة بن زايد آل نهيان



شمة تحوّف من تغلغل «الإخوان» في الجيش الإماراتي



من نشاطات «جمعية الإصلاح»